مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثامنة – العدد العشرون – أكتوبر 2024م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التداعيات المحتمَلة للانسحاب العسكري الأمريكي من العــراق

د. عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي

باحث سياسي بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية

مستخلص:

تستهدف الدراسة بالأساس تحديد التداعيات المحتملة للانسحاب العسكري الأمريكي المحتمل من العراق على مستقبل الدولة العراقية وعلاقاتها الإقليمية من ناحية، وعلى المكانة الأمريكية الدولية من ناحية ثانية، في ظل توقيت غير مناسب تتعاظم فيه أدوار الفاعلين من غير الدول في العراق، وعدم الاستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي للعراق، وكذلك قياس إلى أي مدى يتعارض الانسحاب الأمريكي مع المصالح العراقية والأمريكية ومستقبله في ظل المعادلات والقضايا القائمة في العراق والإقليم الشرق أوسطي، وتوصلت الدراسة إلى جملة من التداعيات على العراق من شأنها عودته إلى المربع الأول على كافة الأصعدة، وتداعيات على الولايات المتحدة من شأنها إعادة لحظتي سايغون وكابل، كما سيكون العراق ومكوناته السنية والكردية والولايات المتحدة وحلفاؤها في الشرق الأوسط أطراف خاسرة حال الانسحاب الأمريكي، أما إيران وميليشياتها في العراق والمعسكر الشرقي ستكون أطراف رابحة، ولذلك انتهت الدراسة إلى أن الانسحاب الأمريكي من العراق على ضوء المعادلات القائمة يظل محل شك، وأن ما يجري من مفاوضات للانسحاب يأتي لكسب المزيد من الوقت من جانب واشنطن وبغداد، لإدراك واشنطن عواقب وخسائر الانسحاب على مكانتها العالمية، كما أنها قد لا تفضل تكرار لحظتي كابل وسايغون وتداعياتها على تراتبية القوة الأمريكية في هرمية القوى الدولية، وتدرك واشنطن أن انسحاب أميركي جديد معناه يخصم نقاط من رصيد رصيدها في إطار معركة الكسب بالنقاط مع القوى التعديلية.

الكلمات المفتاحية: الانسحاب العسكري، القوى العظمى، المصلحة، الأقاليم الإستراتيجية، الفراغ الإستراتيجي، الملء الإستراتيجي، الفاعلين من غير الدول.

Abstract

This research article primarily investigates the potential repercussions of a prospective US military withdrawal from Iraq on both the future of the Iraqi state and its regional relationships, as well as on America's international standing. This analysis is crucial, especially considering the timing when non-state actors are gaining influence in Iraq, coupled with ongoing internal and external instability. The research also evaluates how the withdrawal may conflict with the interests of both Iraq and the United States in light of prevailing issues within Iraq and the broader Middle East. The findings indicate that such a withdrawal could drag Iraq back into a precarious state across multiple dimensions, while also risking historical parallels with the US experiences in Saigon and Kabul. In the event of withdrawal, Iraq, alongside its Sunni and Kurdish factions, as well as US interests and allies in the region, would face significant setbacks, while Iran and its affiliated militias would emerge as beneficiaries. In conclusion, it suggests that the prospect of a US withdrawal remains uncertain, with ongoing negotiations largely viewed as a strategy to buy time for both Washington and Baghdad. Both parties recognize the potential consequences of a withdrawal on the United States' global stature, and Washington is likely hesitant to repeat the events of Kabul and Saigon, which could undermine its position in the international power hierarchy. Thus, a new US withdrawal could considerably diminish its influence in ongoing global power contests against revisionist forces.

Keywords: military withdrawal, great powers, interests, strategic regions, strategic vacuum, strategic fill, non-state actors.

مقدمة

تُشير افتراضات نظريات العلاقات الدولية، إلى أنَّ الانسحابات العسكرية للقُوى العُظمى المُهيمِنة على النظام الدولي، من الدول الإستراتيجية الواقعة ضمن نطاق الأقاليم، التي تحظى بثِقَل جيوإستراتيجي في أجندات القُوى الإقليمية والدولية، في توقيتٍ غير مناسب، لن يسمح بالحفاظ على الوضع القائم، ولن تتأهَّل فيه مؤسَّسات الدولة الأمنية والعسكرية بشكلٍ كافٍ لحفظ السيادة، واحتكار القوَّة، وفرض السيطرة بمفردها دون مساعدة أمنية من القُوى المنسحبة. وعادةً ما تترتَّب عواقب سلبية، ليس فقط على الدولة المُنسحَب منها، وإنَّما إيضًا على القُوى المُنسحِبة ومكانتها ونفوذها العالمي وترتيبها في هرمية القُوى الدولية؛ لكون الانسحابات تُرسِي حالة من «الفراغ الإستراتيجي»[1*]؛ تهرول القُوى الإقليمية والدولية التعديلية ذات النزعات والمصالح الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوأمنية لاستغلاله، والترويج له على أنَّه انتصار على القُوى المُنسحِبة؛ مما يؤدي إلى الخصم من رصيد حضورها ونفوذها العالمي.

لذلك، يشغل الجدل الدائر بين المتخصِّصين حول الانسحاب العسكري الأمريكي المُحتمَل من العراق حيِّزًا واسعًا من النقاشات في أروقة مراكز الفكر والدراسات، بالنظر إلى حجم عواقبة المُحتمَلة على المصالح العراقية، في ظل توقيت دقيق يمُرّ به العراق من تكدُّس في التحدِّيات المعقَّدة أمام أجهزتها الأمنية -التي لا زالت قيد البناء والتطوير- نتيجة انتشار السلاح المنفلِت المدعوم من إيران، وهجماته العسكرية المتكرِّرة ضدّ الأهداف الأمريكية بمعزلٍ عن قرارات الدولة، وعدم تمكُن مؤسَّسات النظام العراقي من تسوية الأزمات المعقَّدة منذ أكثر من عقدين من الزمان، على الرغم من الثروات الهائلة، وبالنظر -أيضًا- إلى حجم عواقبه المُحتمَلة على الولايات المتحدة ومكانتها وقيادتها الدولية، في ظل احتدام الصرع الجيوسياسي بين الأقطاب الدولية المُهيمِنة والتعديلية على النفوذ والحضور العالمي، كشروط جوهرية لتعديل النظام الدولي القائم من عدمه.

تتمحور إشكالية الدراسة حول التناقض العراقي والأمريكي، تجاه مسألة الانسحاب الأمريكي المُحتمَل من العراق. بالنسبة للعراق، فهناك مفارقة بين مطالب الحكومة بخروج القوّات الأمريكية وتعارُض المطالب مع المصالح القومية؛ لكون الانسحاب يعيد سيناريو ما بعد 2011م، حيث ترتَّب على انسحاب القوّات الأمريكية في 2011م، انتشار تنظيم داعش الإرهابي، وسيطرته المكانية على ثُلث مساحة الأراضي العراقية تقريبًا، ولا تزال خلاياه النائمة تسعى لتجميع شتاتها للعودة من جديد.

أمّا بالنسبة للولايات المتحدة، فهناك أيضًا مفارقة بين التوجُّه لاستكمال سلسلة الانسحابات، وأنَّ أيّ انسحاب جديد من إقليم جيوإستراتيجي بوزن الشرق الأوسط سيتعارض والمصالح الأمريكية؛ كونه سيخصم نقاطًا إضافية من مستوى الحضور والنفوذ الأمريكي العالمي لصالح القُوى الإقليمية والدولية التعديلية، والتأثير على نظرة

الحُلفاء للنظام الأُحادي القطبية، مما يؤدي إلى تكرار لحظتين: «لحظة كابل» عبر سقوط النظام الحليف للولايات المتحدة وسيطرة حركة طالبان على كابل نتيجة الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان، و«لحظة سايغون» التي قُتِل خلالها حُلفاء الولايات المتحدة في فيتنام بعد الانسحاب الأمريكي، حيث يمُرّ العراق بهشاشة أمنية، وبتصاعُد أدوار الفاعلين من غير الدول، مثلما كان يجري في البيئتين الأفغانية والفيتنامية قبيل لحظتي كابل وسايغون.

ومن ثَّم هناك تساؤل رئيس للدراسة: إلى أيّ مدى تتماشى مباحثات الانسحاب الأمريكي من العراق مع مصالح الدولتين الأمريكية والعراقية؟

كما أنَّ هناك بعض التساؤلات الفرعية، التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وهي: ما هي دوافع مطالب الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق؟ وما هو موقف القُوى السياسية العراقية من مطالب الانسحاب العسكري الأمريكي؟ وما حجم التداعيات المُحتمَلة للانسحاب الأمريكي المُحتمَل من العراق على مستقبله، وعلى مكانة الولايات المتحدة العالمية؟ وما هي الأطراف الرابحة والخاسرة حال الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق؟

أولاً: مطلب الانسحاب بين مقتضيات السيادة والضغوط الخارجية

تُكثِّف الحكومة العراقية برئاسة محمد شيّاع السوداني منذ تولّيها مقاليد الحُكم في العراق في السابع والعشرين من أكتوبر 2022م جهودها لتحقيق مطلب خروج الهيئات والقوّات الأجنبية من البلاد: التحالف الدولي لمحاربة داعش في العراق[*2] المشكَّل منذ عام 2014م بقيادة أمريكية والنسبة الأكبر في قوّاته أمريكية، وبعثة الأُمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»[*3] المشكَّلة في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، ولذلك سارت الحكومة العراقية في اتّجاهين:

الأول: البدء في جولات تفاوُض أمنية مع الولايات المتحدة منذ أغسطس 2023م، أفضت إلى تشكيل «اللجنة العسكرية العُليا HMC» المشتركة مطلع يناير 2024م، والتي عقدت عدَّة جولات برئاسة السوداني؛ لدراسة حجم مخاطر الخلايا الإرهابية المتبقِّية من «داعش»، وتقييم الموقف الأمني والعسكري والبيئة العملياتية، وقُدرات قوّات الأمن العراقية على مواجهة التحدِّيات الأمنية، بقصد جدولة انسحاب قوّات التحالف نهائيًا من العراق، والانتقال إلى صيغة شراكة أمنية ثنائية شاملة مع دول التحالف تتّسِق ورؤية الحكومة العراقية.

الثاني: التقدُّم بطلب رسمي لمجلس الأمن الدولي في 8 مايو 2024م، لإنهاء مهمَّة «يونامي» بنهاية العام 2025م، على أن تتولَّى الحكومة العراقية مهامها. استجاب المجلس في جلسته المنعقدة في 31 مايو 2024م، للمطلب العراقي، بتصويته بالإجماع على مطلب إنهاء مهمَّة «يونامي»، مُحدِّدًا نهاية ديسمبر 2025م، موعدًا نهائيًا لإنهاء مهمَّتها. في حين

لم ترتِّب كافَّة الجهود، التي بذلتها الحكومة العراقية، سواءً مع السفارة الأمريكية في بغداد، أو أثناء اللقاءات مع المسؤولين الأمريكيين أثناء زيارتهم للعراق، أو من خلال زيارات كبار المسؤولين العراقيين لواشنطن -حتى تاريخ نشر الدراسة- أيّ جدولة بالنسبة لإنهاء المهام العسكرية لـ «التحالف» في العراق. غير أنَّ وكالة أنباء «رويترز» كشفت في 6 سبتمبر 2024م، عن تفاهُم بين وشنطن وبغداد ينتظر التوقيع النهائي والإعلان الرسمي، يتضمَّن خروج مئات من قوّات التحالف بحلول سبتمبر 2025م، ويخرج البقية في نهاية 2026م، مع التفاهم على إقامة علاقة استشارية جديدة تسمح ببقاء بعض القوّات الأمريكية في العراق بعد الانسحاب عام 2026م[4].

1. المبرِّرات العراقية للمطلب

حمَلَ المطلب العراقي الرسمي[5] المُقدَّم للأُمم المتحدة لإنهاء مهمَّة «يونامي» بعد مرور 20 عامًا من تواجدها بالعراق عدَّة دوافع، أولها: الاستقرار السياسي والأمني بالبلاد، وثانيها: متطلَّبات السيادة الوطنية للعراق بصفتها الدولة المستضيفة، وثالثها: تطوُّر القُدرات القتالية للقوّات العراقية في التعامل مع التحدِّيات الأمنية، خاصة التعامل مع بقايا خلايا تنظيم داعش النّشِطة والنائمة، ورابعها: النجاحات والإنجازات، التي حقَّقتها الحكومات المتعاقِبة بمساعدة الدول الصديقة والوكالات الأُممية المتخصِّصة، التي ذلَّلت العديد من العقبات. لذلك عدَّ رئيس الوزراء العراقي تصويت مجلس الأمن على القرار العراقي لإنهاء مهام «يونامي»، اعترافًا دوليًا وأُمميًا بالتطوُّرات الإيجابية في جميع المجالات العراقية[6].

وأضاف المتحدِّث باسم الحكومة العراقية باسم العوادي مبرِّرات إضافية لمطلب إنهاء مهام البعثة، تتمثَّل -على حدِّ قوله- في تعافي العراق من الأزمات التي أصابته من الصراعات التي شهِدَها منذ 2003م، في إشارة إلى مرحلة العُنف الطائفي، التي تلت الغزو الأمريكي للعراق، ومرحلة سيطرة «داعش» على رقعة من الأراضي العراقية، وعودة العراق لسابق عهده في القيام بدوره الإقليمي، وتوصية لجنة المراجعة الأُممية الإستراتيجية، التي شكَّلتها الأُمم المتحدة برئاسة الألماني فولكر بيرتس لتقييم كافَّة المجالات العراقية لاتّخاذ قرار بشأن المطلب العراقي بإنهاء مهام البعثة، بالمُضي في خيار إنهاء مهامها، عطفًا على ما عدَّته اللجنة تطوُّراتٍ ملحوظة على كافَّة المستويات العراقية[7]. لذلك عدَّت حكومة بغداد تطابُق وجهات النظر العراقية والأُممية، دليلًا على واقعية المطلب ومصداقيته بإنهاء مهام «يونامي».

بمراجعة كافَّة التصريحات الرسمية لكبار المسؤولين الأمريكيين حول مطلب العراق جدولة انسحاب قوّات التحالف من الأراضي العراقية، تبيَّن إبداء واشنطن المرونة في شروطها لسحب قوّات التحالف -تحقيق الهدف الرئيس للتحالف بالقضاء على «داعش» وبقاياها في العراق، وقف الميليشيات المسلَّحة هجماتها على الأهداف الأمريكية بالعراق (المقار الدبلوماسية، القواعد والقوّات العسكرية، المقاولون المدنيون، مركبات الدعم

اللوجستي)-، وذلك بدخولها في سلسلة محادثات مع الجانب العراقي لجدولة انسحاب قوّات التحالف، في ظلّ استمرارية تنفيذ الخلايا الإرهابية المتبقّية عمليات في العراق، واستمرارية القصف الميليشياوي للأهداف الأمريكية بشكل متكرّر في الساحة العراقية. غير أن برقية صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في يناير 2024م أشارت إلى أنَّ محمد شيّاع السوداني لا يريد انسحابًا أمريكيًا من العراق، كما أشارت إلى أنَّ أحد كبار مستشاري السوداني أبلغ مسؤولين أمريكيين، بأنَّ مطالب السوداني تأتي في إطار المناورات لإرضاء الجماهير والتحالفات السياسية الرافضة للوجود الأمريكي[8].

2. الدوافع الحقيقية للمطلب

لم تدخُل المبرِّرات الرسمية العراقية حيِّز الاقتناع لدى العديد من المتابعين للشأن العراقي، بالنظر إلى تأرجُح حالة الاستقرار السياسي والأمني بالعراق، والأزمات الاقتصادية والمعيشية والخَدَمية المستعصية: الكهرباء، المياه، البطالة، واستمرارية الفساد بكافّة أشكاله، وديمومة السلاح المنفلِت وعملياته ضدّ الأهداف الأمريكية بعيدًا عن قرارات الدولة، واستمرارية العمليات الإرهابية بواسطة الخلايا المتبقّية من تنظيم داعش. لذلك، طرحوا عدَّة أسباب وراء المطلب العراقي لسحب القوّات الأجنبية من العراق، أولها: الضغوط الإيرانية المتصاعِدة على العراق لطرد القوّات الأمريكية منذ التصعيدات الأمريكية-الإيرانية المتبادلة على خلفية إستراتيجية الضغوط القصوى الأمريكية تجاه إيران، وردود الأخيرة باستهداف ناقلات النفط وسُفُن التجارة الدولية عقِبَ الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في 2018م، حيث طالب المرشد على خامنئي العراق عدَّة مرات بطرد القوّات الأمريكية؛ فأثناء لقائه رئيس الحكومة الأسبق عادل عبدالمهدي في طهران عام 2018م، صرَّح قائلًا: «وجود العسكريون الأمركيون في دول المنطقة يضُرّ بدول وشعوب المنطقة»، مضيفًا: «عليك أن تجعل الأمريكان يسحبون جيشهم من العراق في أسرع وقت»[9]، وفي 2019م، صرَّح: «إنَّ إيران لا تتدخَّل في علاقات العراق مع أمريكا، لكنَّها تتوقَّع من الأصدقاء العراقيين أن يعرفوا أمريكا، وأن يعرفوا أنَّ وجود أمريكا في أيّ بلد هو مصدر الفساد والخراب والدمار»، مضيفًا: «إيران تتوقَّع متابعة قرار طرد الأمريكيين؛ لأنَّ وجودهم يسبِّب انعدام الأمن»[10]، وأيضًا جدَّد خامنئي مطالبه مصعِّدًا ومهدِّدًا بمواصلة استهداف القوّات الأمريكية، بعد مقتل قائد «فيلق القدس» الإيراني السابق الجنرال قاسم سليماني برفقة قائد قوّات الحشد الشعبي السابق أبو مهدي المهندس قُرب مطار بغداد الدولي، مطلع يناير 2020م، وأثناء لقائه الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد في طهران أبريل عام 2023م، طالبه بضرورة طرد قوّات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، قائلًا: «وجود جندي أمريكي واحد في العراق أكثر من اللازم»[11]. أمّا ثاني الدوافع: يتمثَّل في تحوُّل العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات بين الطرفين الأمريكي والإيراني، منذ استهداف الميليشيات الموالية لإيران الأهداف الأمريكية، ضمن إستراتيجية مضادَّة لإستراتيجية

الضغوط القصوى، وبالتالي انتقلت أزمات العراق إلى مرحلة جديدة من التعقيد المُكلِف على حكوماته، لاستخدام الطرفين القوَّة المسلَّحة في تصفية الحسابات، على نحوٍ أعاد الأمن العراقي إلى المربَّع الأول، حيث وضعت الميليشيات قضية إخراج القوّات الأجنبية من العراق على قمَّة أولوياتها، في تجاوُزٍ لقرارات الدولة.

لذا اتّخذت الميليشيات من الهجمات المستمِرَّة بواسطة الصواريخ والمسيَّرات ضدّ الأهداف الأمريكية، توجُّهًا ضمن أدوات ضغطها لإخراج القوّات الأمريكية من العراق. في المقابل، كثَّفت الولايات المتحدة هجماتها ضدّ التمركزات الميليشياوية في العراق، بل قدَّمت ضربة مُدوِّية لإيران باغتيال مهندس المشروع الإيراني الإقليمي قاسم سليماني، لإيصال رسائل ردع قوية لإيران وميلشياتها.

اتّخذت الميليشيات من مقتل سليماني ذريعة في تبنِّي إستراتيجية تستهدف الضغط على واشنطن بتكثيف الهجمات ضدّ الأهداف الأمريكية، وعلى الحكومات العراقية؛ لدفعها نحو مطالبة الولايات المتحدة بإخراج قوّاتها. وقد اتّخذت الميليشيات أيضًا من التطوُّرات الإقليمية، التي فرضها انفجار الحرب في غزة، ذريعةً للتصعيد ضدّ الأهداف الأمريكية في العراق، بمزاعم الضغط على واشنطن وتل أبيب لوقف الحرب في غزة، حيث سجَّل الجيش الأمريكي على سبيل المثال لا الحصر ما لا يقِلّ عن 170 هجومًا ضدّ قوّاته في العراق وسوريا، خلال الأشهر الأربعة الأولى فقط من حرب غزة[12]. ورَدَّ الجيش الأمريكي باستهداف العديد من قيادات الميليشيات، مثل القائد العسكري في كتائب حزب الله العراقي أبو باقر الساعدي، والقائد العسكري في حركة النجباء مشتاق طالب السعيدي الملقَّب بـ «أبو تقوى»، في يناير 2024م. وتمتلك الميليشيات أدوات ضغط متعدِّدة للتأثير على الحكومة العراقية في قضية إخراج القوّات الأمريكية، مثل ورقة السلاح المنفلِت، والقُدرة على تفجير الساحة، وورقة التحالفات المؤثِّرة في الحكومة والمُهيمِنة على البرلمان، التي لعِبَت دورًا في دفع البرلمان للمطالبة بإخراج القوّات الأجنبية مرَّتين: الأولى بعد مقتل قاسم سليماني في 2020م، والثانية في فبراير 2024م.

ويتمحور ثالث الدوافع في: تراجُع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، باستثناء الفترة الأخيرة، التي كثَّفت فيها واشنطن حضورها العسكري في المنطقة؛ لتحقيق قوَّة ردع لصالح إسرائيل، ومنع اندلاع حرب إقليمية كُبرى يخشاها الجميع بعد انفجار الحرب في غزة. ويعود تراجُع هذا الدور إلى التغيُّر في الأولويات الأمريكية تجاه مهدِّدات الأمن القومي الأمريكي، حيث حدَّدت وثائق الدفاع والأمن القومي الأمريكي خلال السنوية الماضية دائرة «الإندوباسفيك»، على أنَّها الدائرة الأخطر على الولايات المتحدة، حيث صعود الصين بوصفا قوَّةً تعديلية طامحة في تغيير النظام الدولي. لذلك، صاغت واشنطن إستراتيجية «الاتّجاه شرقًا» لتطويق الصين وحصارها في محيطها الإقليمي، إذ نصَّت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام 2022م، على ما أسمته بـ «العقد الحاسم»، وتقصد عقد

العشـــرينيات من القرن الحادي والعشـــرين؛ بهدف تعزيز تمكيـــن الولايات المتحدة من التفوُّق على منافسيها الجيوسياسيين.

ترتَّب علـــى تراجُع أولوية المنطقة في الإســـتراتيجية الأمريكية، صعـــود أدوار الدول ذات النزعات الجيوسياســـية، وأدوار الفاعلين من غير الدول، وغالبيتهم من الميليشيات المســـلَّحة الموالية لإيرن، على حســـاب الفاعلين من الدول؛ لذلك تنامـــت أوراق التأثير على القرارات العراقيـــة، وبالتالي ازداد الضغط على الحكومـــات العراقية لإخراج القوّات الأمريكية، والانفراد بالساحة العراقية لمركزية العراق في الإستراتيجية الإيرانية.

يتّضِح ممّا سبق، أنَّ مطلب إخراج القوّات الأمريكية من العراق لم يعبِّر عن مطلب عراقي وطنـــي ينبع من تصوُّر ضمن المصالح العُليا للعراق والتوافق الوطني الشـــامل، وإنَّما يعبِّر بالأساس عن مطلب خارجي يُنفَّذ بواسطة الميليشـــيات المسلَّحة الموالية لإيران. لذلك؛ على الرغم من أهمِّية اســـتقلال الدولة وسيادتها الكاملة في عملية بناء الدولة وتطوُّرها، إلّا أنَّ السياق والظروف التي يأتي فيها هذا المطلب، لا تخدم الجانب العراقي، في حين تخدم الأجندة التوسُّـــعية لإيران؛ لكون العـــراق غير جاهز لخروج القـــوّات الأجنبية ذات الرمزية الكبيرة لتحقيق قدرٍ من التوازن في الداخل والخارج، وســـيُتيح الانسحاب الأمريكي تحقيق فراغ إســـتراتيجي، ســـتكون له تداعياته على العراق والعراقيين؛ ما يكشف عن أنَّ معادلة الحُكم والتأثير في العراق تقوم على: أولوية العسكري على السياسي، وأولوية المؤدلَج على الوطني في الداخل، وأولوية مصالح الخارج على المصالح العراقية.

ثانيًا: التحالفات السياسية وقضية الانسحاب الأمريكي

انقسمت مواقف التحالفات الرئيسة: الشيعية والسُنِّية والكردية، تجاه مطلب الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق، إلى اتّجاهين:

1. مؤيِّد وضاغِط نحو خروج القوّات الأمريكية

يقود هذا الاتّجاه الحملات السياســـية والإعلامية للمطالبة بانســـحاب القوّات الأجنبية من العراق، ويمثِّله «الإطار التنســـيقي» المدعوم من إيران، الـــذي يضُمَ عددًا من الرموز السياسية والعسكرية الشيعية، مثل: «تحالف دولة القانون» بزعامة رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي، و«تحالف الفتح» برئاسة زعيم منظَّمة بدر هادي العامري، و«حركة حقوق» برئاسة الناطق باسم كتائب حزب الله العراقي -أقوى حليف لإيران- حسين مؤنس (أبو علي العسكري)، و«تيّار الحكمة الوطني» بزعامة رجل الدين عمّار الحكيم، و«تحالف النصر والإصلاح» برئاســـة رئيس الحكومة الأســـبق حيدر العبـــادي، و«كتائب حزب الله العراقي» برئاسة أبو حســـين المحمداوي، و«ميليشيا حركة النجباء» بقيادة أكرم الكعبي، و«ميليشيا عصائب أهل الحق» بقيادة قيس الخزعلي. كما تتبنَّى غالبية تحالفات «الإطار التنسيقي» وميليشياته مبدأ الدولة المذهبية، الذي يدور حول مفاهيم الطائفية والتوافق

والتبعية والوجهة الإيرانية، وينسجم موقف «التيّار الصدري» مع «الإطار التنسيقي»، في تلك القضية.

على سبيل المثال لا الحصر، صرَّح المتحدِّث العسكري باسم «كتائب حزب الله العراقي» جعفر الحسيني، في لقاء له على قناة «بي بي سي عربي»، في يوليو 2021م: «كافَّة القواعد الأمريكية -سواء الخاصَّة بالقوّات الأمريكية أو المشتركة- في العراق، تعرَّضت للضربات فصائل المقاومة»، مضيفًا: «إنَّ جهد الفصائل وتركيزها الآن، لا ينصَبّ على القوّات الأمريكية الموجودة على الأراضي العراقية، وإنَّما الهدف الأساس هو إخراج كامل القوّات الأمريكية من غرب آسيا»[13]. وفي في أعقاب مقتل عناصر من «الحشد الشعبي» في غارة أمريكية في نوفمبر عام 2023م، دعا أكرم الكعبي إلى ضرورة إعلان الحرب على أمريكا، وإخراج قوّاتها من العراق، وتوعَّدت حركته في يناير عام 2024م، من أسمتهم بـ«الخونة من الذين باعوا دينهم للمحتَلّ، بما حصَلَ في أفغانستان، فإمّا أن يهرب بشكل مُخزٍ، أو يبقى ليُحاكَم بجريمته قريبًا»[14]. وعدَّ قيس الخزعلي أنَّ المطلب العراقي خطوة بالاتِّجاه الصحيح لاستكمال السيادة الوطنية، ولم تتوقَّف بيانات الميلشيات عند حدود إخراج القوّات الأمريكية، بل دعت إلى إغلاق المقار الدبلوماسية الأمريكية. وينسجم موقف «التيّار الصدري» مع «الإطار التنسيقي» في تلك القضية، حيث دعا زعيم التيّار مقتدى الصدر في يناير عام 2020م إلى مظاهرة سِلمية مليونية للمطالبة بإخراج القوّات الأمريكية، كما كان يدعو تيّاره إلى إغلاق القواعد العسكرية، والمقار الدبلوماسية الأمريكية في بغداد.

2. متحفِّظ تجاه خروج القوّات الأمريكية من العراق

تُشير الحسابات البراغماتية إلى أنَّ الانسحاب الأمريكي ليس من صالح التحالفات السُنِّية (التقدُّم الوطني، السيادة، متّحِدون، عزم، الحزب الإسلامي العراقي)، والكُردية (الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني)؛ لذلك عبَّر بعض رموزها عن رفضهم خروج القوّات الأمريكية من العراق، في ظل حزمة الأزمات الراهنة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، غرَّد البرلماني السُنِّي السابق مشعان الجبوري على منصَّة «إكس» في فبراير 2024م: «تتعالى أصوات القيادات والفصائل والكُتَل الشيعية القريبة من إيران، مطالبة بخروج القوّات الأمريكية من العراق.. وليس سرًّا أنَّ أغلبية العرب السُنَّة والكُرد السُنَّة، لا يؤيِّدون هذا الطلب، ويتّفقون على الرغبة في بقائها»[15]. كما أوضح عرفات كريم، المستشار السياسي لرئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني: «لا يمكن لطرف أن يتحكَّم بمصير دولة وفق أيديولوجيته الدينية المُستورَدة، إنَّهم يتذكَّرون السيادة حين تقصف أمريكا، وينسونها عندما تقصف إيران»[16].

اعتبارات عديدة تقف وراء تخوُّف السُنَّة والكُرد من خروج القوّات الأمريكية، يتقدَّمها التخوُّف من فُقدان قاعدة التوازن بين التحالفات، والهيمنة الشاملة للتحالفات الشيعية

على الحُكم العراقي بل على مفاصل الدولة العراقية ذاتها، وتحوُّل القوَّة لصالح الميليشيات على حســـاب الجيش الوطني، وبالتالي فرض الهيمنة الشـــيعية الموالية لإيران بالقوَّة المسلَّحة على بقية التحالفات، بما يسمح بـ «استنساخ حرس ثوري مماثل للحرس الثوري الإيراني»، ومزيد من الهيمنة علـــى مفاصل الدولة، والتأثير على قراراتها الإســـتراتيجية، والتحسُّب من اســـتمرارية المكوِّن الشـــيعي في فرض هويَّة فرعية على الهويَّة الجماعية الوطنية، بما يجعل النظام بُكّل أجهزته وهيئاته يعمل لصالح المكوِّن الشيعي فقط.

لكن الســـؤال المطروح: هل تُمثِّل تحالفات «الإطار التنســـيقي» فـــي مطلبها بخروج القوّات الأجنبية من العراق الشارع الشيعي بأكمله؟ الإجابة قطعًا بـ «لا»؛ لأنَّ واقع المشهد العراقي الشيعي يكشـــف عن أنَّ تحالفات الإطار لها نوعان فقط من الجماهير في الشارع الشيعي: الجمهور المنتمي للإطار عقائديًا وتنظيميًا، والجمهور المنتمي براغماتيًا، والاثنان يضُمّان العدد الأقلّ عند مقارنتهما بالجمهور الشـــيعي العريض في المحافظات الجنوبية، الذي عبَّر عن رفضه للمشاريع المذهبية، التي ينشدها الإطار بشدَّة في مشهدين، أولهما: الضربة المدوِّية، التي قدَّمهـــا لتحالفات الإطار في الدورة الانتخابيـــة البرلمانية 2021م، حيث فقدت التحالفات الشيعية الموالية لإيران حضورها القوي في البرلمان لولا انسحاب نوّاب الصدر من البرلمان، وثانيهما: الاحتجاجات الشعبية العراقية الحاشدة ضدّ المشروع الإيراني في العراق، ليس فقط في المحافظات السُنِّية، بل في قلب المحافظات الشيعية، وقد عبَّر المحتجُّون عن رفضهم للمشـــروع الإيراني خلال الاحتجاجات، التي تكرَّرت خلال السنوات الماضية بأكثر من طريقة، منها استهداف المقار الدبلوماسية الإيرانية، ومقرّات التحالفات الشيعية، وتمركُزات الميليشيات المســـلَّحة، وإضرام النيران في صور المرشد الإيراني وقاسم ســـليماني؛ ما يؤكِّد وجود كُتلة عراقية وطنية عابرة للطائفية ضدّ التخندُق المذهبي والنفوذ الإيراني المستشري في مفاصل الدولة العراقية.

يُفيـــد عموم الموقف الشـــيعي، إلى افتقاد قضية الانســـحاب الأمريكي مـــن العراق لـ «الإجماع بين التحالفات الشيعية وعموم الشيعة»، بما يعكس وجود تصوُّرين سائدين في المكوِّن الشـــيعي العراقي تجاه القضية، الأول: شعبي شيعي يقترب في نظرته للقضية من نظرة المكوِّنين السُنِّي والكُردي، بانطلاقه من ضرورة معالجة القضية ضمن المصالح العُليا للعـــراق، لا المصالح العُليا للأطراف الخارجية، ولاســـيّما الإيرانية، وبالتالي النظر للقضية على أنَّها قضية إســـتراتيجية تتعلَّق بأمن العراق وسيادته ومستقبله، ويجب النقاش حولها واتّخاذ القرار بصددها ضمن توافُق وطني شامل موحَّد. أمّا الثاني: فهو تصوُّر نخبوي شيعي ينطلق في معالجة القضية ضمن منظور يخدم الأجنـــدة الإيرانية، وبالتالي النظر للقضية على أنَّها قضية جيوسياســـية تتعلَّق بمستقبل المشـــروع الإيراني التوسُّعي، ويجب اتّخاذ القرار حولها ضمن توافُق التحالفات الشيعية المُنفِّذة للأجندة الإيرانية.

في المقابل، يُلاحَظ أنَّ مواقف الجماهير العربية السُنِّية منسجمة مع مواقف التحالفات السُنِّية من القضية. وتُفيد المعطيات بأنَّ العرب السُنَّة لا يشعرون بالارتياح لانسحاب الولايات المتحدة في هذا التوقيت، ويعتقدون أنَّ الانسحاب الأجنبي سيجعلهم مكشوفين أمام خطر الميليشيات وخطر بقايا «داعش»، كما أنَّ مواقف غالبية الجماهير الكُردية من القضية متطابق تمامًا مع مواقف التحالفات الكُردية، حيث يرفضون أيّ انسحاب أمريكي من العراق. أمّا مواقف المكوِّن التركماني تجاه القضية، فهي منقسمة، إذ إنَّ هناك تركمان شيعة وتركمان سُنَّة: التركمان الشيعة منقسمون إلى قسمين أحدهم داعم لمطلب خروج القوّات الأجنبية من العراق بحُكم انتمائه عقائديًا وتنظيميًا بالتحالفات المدعومة من إيران، والآخر رافض لخروجها، ولديهم نفس هواجس التحالفات السُنِّية والكُردية والعرب الشيعة، أمّا التركمان السُنَّة فهم أيضًا منقسمون إلى قسمين، أحدهما مؤيِّد للانسحاب الأجنبي من العراق، لما فيه من مصلحة للتركمان السُنَّة حال شمِلَ مناطق شمال العراق؛ كونه سيُضعِف قوَّة بعض القُوى الكُردية، التي تستقوي بالحضور الأمريكي في استهداف التركمان، والآخر يرفض الانسحاب الأجنبي ويشاطر التحالفات السُنِّية والكُردية والعرب الشيعة الهواجس نفسها [17].

إجمالًا، تكشف المعطيات السابقة عن أنَّ قضية خروج القوّات الأجنبية من العراق تفتقد لقاعدة «الإجماع الوطني الشامل»، حيث لا تحظى القضية بإجماع القوى العراقية: الشيعية والسُنِّية والكُردية، كما لا تحظى أيضًا بإجماع شيعي-شيعي شامل.

ثالثًا: التداعيات المُحتمَلة للانسحاب الأمريكي على العراق

في حال تحقُّق الانسحاب الأمريكي بشكلٍ غير محسوب وغير مدروس، مع هشاشة المؤسَّسات الأمنية والعسكرية في مواجهة التحدِّيات الأمنية، ومع افتقاده لقاعدة الإجماع الوطني، وارتباطه بأجندات خارجية ضمن تصوُّر مذهبي طائفي فرعي لا ينطلق من منظور المصالح العُليا للعراق، يُتوقَّع التداعيات المُحتمَلة الآتية على العراق:

1. فرض العقوبات الاقتصادية وآثارها المُحتمَلة

تزداد فُرَص فرض العقوبات الأمريكية على العراق، تحت مبرِّر تعاونه مع إيران الخاضعة للعقوبات في قطاع الغاز؛ مما يؤدي إلى حرمان العراق من عائدات بيع النفط، التي تُشكِّل العصب الرئيس للاقتصاد، والمورد الأكبر للموازنة. وفي الأساس تتحكَّم واشنطن في عائدات النفط العراقي، عبر إيداع العراق لعائداته في حساب تابع للبنك المركزي العراقي في البنك الفيدرالي الأمريكي، وهي آلية معمول بها منذ أكثر من عقد ونصف العقد من الزمان، بعدما كانت العائدات تُوضَع في «صندوق تنمية العراق»، الذي أسَّسته الولايات المتحدة عام 2003م [18]، بموجب قرار أُممي لحماية الأموال العراقية من الملاحقات القضائية للشركات الدولية، التي كانت تستثمر في الكويت لأخذ التعويضات المُستحَقَّة

على العراق نظير الخسائر التي مُنِيَت بها بسبب الغزو العراقي للكويت[19]، وكذلك رفع العراق من قائمة الدول المُستثناه من العقوبات الأمريكية على إيران بما تسبِّبه من حرمانه لاستيراد الغاز والكهرباء من الخارج، في ظل حالة العجز الشديد في إنتاج الكهرباء.

كما يترتَّب -أيضًا- على العقوبات المُحتمَلة، هروب المستثمرين من العراق، وتدهُور العلاقات التجارية الخارجية؛ مما يؤدي إلى تفاقُم حدَّة الأزمات، التي تعاني منها الدولة بالأساس، حيث يُتوقَّع انتقال الأوضاع المعيشية والأزمات الخَدَمية، الكهرباء والمياه والبطالة، إلى مرحلة أكثر سوءًا. فعلى سبيل المثال، يُتوقَّع زيادة عدد ساعات انقطاع الكهرباء في فصل الصيف؛ لعدم القُدرة المالية عندئذٍ على دفع النفقات المالية لاستكمال محطَّات الكهرباء الجديدة للمساهمة في معالجة أزمة العجز الكهربائي، وصعوبة الاستمرار في دفع تكاليف شراء الكهرباء من دول الجوار؛ ما قد يؤدِّي بدوره إلى تنامي معدلات الاحتقان الشعبي المُفضي إلى فوضى عارمة. ولذلك؛ فإنَّ مجرَّد تحذيرات بعض العراقيين من حدوث تلك النتائج، يكفي في للحفاظ على التوازن في الداخل.

2. انهيار التوازن في الداخل وترسيخ مسار اللادولة

على مدى السنوات السابقة، قطَعَ العراق شوطًا في مسيرة إرساء التوازن بين مساري الدولة واللادولة، حيث برَزَ ما يُسمَّى بـ «تحالفات مسار الدولة»، منذ «الاحتجاجات التشرينية» في 2019م، التي تتمسَّك بالطابع المدني للدولة ضمن رؤية وطنية شاملة لمفهوم العراق الجديد، الذي يسعى لتغيير القاعدة المعمول بها في تشكيل الحكومات من التوافقية إلى الوطنية، ومن سيادة الهويَّة الفرعية الشيعية إلى الهويَّة الجماعية، وتحقيق السيادة والاستقلالية في صناعة القرارات وتنفيذها، وحصر السلاح المنفِلت بيد الدولة، ورفض التدخُّلات الخارجية، وتأسيس علاقات خارجية متوازنة. أمَّا تحالفات مسار اللادولة المدعومة من إيران، والمهيمنة على المعادلة العراقية منذ أكثر من عقدين من الزمان تتمسَّك بسيادة الطائفية ضمن رؤية مذهبية تسعى لسيادة الهويَّة الفرعية، على نحوٍ يضمن استمرارية السلاح المنفلِت، وتبعية العراق لإيران لخدمة المشروع الإيراني.

من شأن الانسحاب الأمريكي أن يؤدي إلى انهيار التوازن لصالح مسار اللادولة، وإرساء مرحلة جديدة في الداخل عنوانها «تعزيز الهيمنة الإيرانية المنفردة على العراق»، يكون فيها لإيران التأثير الأكبر على قرارات العراق وتسمية رؤساء حكوماته المتعاقبة، وسيطرة واسعة للتحالفات الموالية لإيران على الحقائب الوزارية والمقاعد البرلمانية، بما يتيح تمرير القوانين المذهبية مقابل تعطيل القوانين المدنية، وفرض إيران سيطرتها على الاقتصاد والسوق العراقي، وتعزيز الأنشطة والطقوس الثقافية الشيعية لتوطيد أركان الهويَّة الشيعية، ومدّ نطاق العسكرة في بقية المناطق الإستراتيجية، وتسهيل إرساء «الكوريدور» الرابط بين طهران والبحر المتوسِّط، وبالتالي المزيد من تفشِّي الفساد في

بلدٍ يُعَدُّ من أكثر البلدان فسادًا في العالم؛ لأنَّ إيران تعتمد على شخصيات غير وطنية في تنفيذ أجندتها، ما يقلِّص من جهود المحاسبة ويسهِّل نهب الثروات.

وكل ذلك سيُفاقم من الاحتقان الشعبي بوصفه وقودًا لاندلاع الاحتجاجات الحاشِدة، أمّا في الخارج، يُرجَّح إعادة بوصلة السياسة العراقية نحو إيران، بعدما أمضى العراق خطوات نحو العودة لمحيطه العربي، وكذلك الترويج على أنَّ الانسحاب انتصار لإيران في الصراع مع الغرب، وإدارة الظهر للمعسكر الغربي بقيادة أمريكية لصالح المعسكر الشرقي بقيادة صينية-روسية.

3. عودة الفوضى الأمنية ونزع الاستقرار الهشّ

لعِبَت القوَات الأُممية والدولية بقيادة أمريكية دورًا بارزًا في مواجهة الفوضى الأمنية، التي خلَّفتها الصراعات الطائفية في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق، عبر التدريبات المستمِرَّة للقوّات العراقية لرفع كفاءتها، وتكثيف الانتشار في البؤر المنفلِتة، وتوفير المعلومات الاستخباراتية عن الخلايا الإرهابية، ومشاركتها ضمن العمليات العسكرية التي نفَّذها -ولا يزال ينفِّذها- العراق لمحاربة التنظيم وفلوله، والحفاظ على التوازن في الأدوار، والتأثير على القرارات الأمنية بين المؤسَّسة العسكرية والقوّات الرديفة.

ويُحسَب للتحالف الدولي لمحاربة داعش دوره الرئيس في فقدان التنظيم السيطرة المكانية على معظم الأراضي، التي كانت تحت سيطرته في المحافظات السُنِّية منذ عام 2014م، وكانت تُشكِّل ثُلث مساحة الأراضي العراقية تقريبًا، ودوره أيضًا في استرداد العراق الحقول النفطية، التي استولى عليها التنظيم؛ ما أفقده مصادر إيراداته المالية. كما تمكَّنت قوّات التحالف بفضل أجهزة استخباراتها المتطوِّرة من تصفية القائدين الأولين للتنظيم، أبوبكر البغدادي في أكتوبر عام 2019م، وخليفته إبراهيم القرشي في فبراير عام 2022م، إضافة إلى تصفية العديد من قيادات الصف الثاني والثالث، وإن كانت هناك بعض الفلول النشطة، التي لا تزال منتشرة في كلٍّ من العراق وسوريا.

لذلك؛ من شأن خروج القوّات الأمريكية من العراق التسبُّب في عودة الفوضى الأمنية، بإعادة سيناريو ما بعد 2011م، نتيجة الانسحاب الأمريكي غير المحسوب من العراق، حيث تفشَّى الإرهاب في المحافظات السُنِّية، وبعدها تأسَّس تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف اختصارًا بـ «داعش»، في عام 2013م، ثمَّ أعلن التنظيم عن قيام «الخلافة الإسلامية» في العراق في يونيو عام 2014م، تحت شعار «باقية وتتمدَّد»؛ للتعبير عن الاعتقاد في التوسُّع المكاني غير المحدود للخلافة، مع الإعلان عن تعيين «أبوبكر البغدادي» في منصب الخليفة[20]. وحثَّ التنظيم المسلمين في جميع أنحاء العالم على الهجرة إلى دولة الخلافة؛ لذلك أشارت التقارير الأُممية المعنية بالإرهاب، إلى أنَّه بحلول 2015م، قد دخل العراق وسوريا نحو 40 ألف شخص من أكثر من 120 دولة للقتال، وقرابة 80% منهم انضمُّوا إلى «داعش» للعيش تحت حُكم الخلافة، وأنَّ أكثر من

50 جماعة إرهابية بايعت التنظيم[21]، ليحتَلَّ التنظيم ثُلث مساحة الأراضي العراقية تقريبًا ببداية 2017م. وفيما يلي أبرز المؤشِّرات الداعمة لإعادة سيناريو ما بعد 2011م، في حال الانسحاب الأمريكي:

أ. العودة الفعلية التدريجية للتنظيم: واقعيًا، ينشَط التنظيم في العديد من المُدُن العراقية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تبنَّى التنظيم الهجمات الدامية، التي استهدفت مناطق في ديالى وكركوك (شمال شرق العراق)، في ديسمبر عام 2023م، وتبنَّى تفجيرات قضاء الطارمية، التي استهدفت قافلة عسكرية بعبوّات ناسفة في مارس 2024م، وتفجيرات مطيبيجة شرق صلاح الدين، التي راح ضحيتها 5 عسكريين بينهم آمر فوج برتبة عقيد، وإصابة 6 عسكريين آخرين في مايو 2024م. وتُشير التقديرات إلى انتشار ما بين 5 إلى 7 آلاف مقاتلٍ داعشي بين سوريا والعراق، وأن ما يقرُب من 11 ألف مسلَّحٍ يُشتبَه في انتمائهم لـ«داعش» في شمال شرق سوريا، محتجزين في مقرّات تابعة لقوّات سوريا الديمقراطية الكُردية. وتكشف دلائل عودة التنظيم في العراق عن هشاشة المؤسَّسات الأمنية، وغياب المشروعات التنموية في المناطق المُحرَّرة من «داعش»، لتصبح طاردة لعناصر التنظيم.

كما أن البيانات التي أصدرتها القيادة الأمريكية المركزية «سنتكوم»، قد أشارت بوضوح إلى أنَّ عدد العمليات المشتركة ضدّ «داعش» بلغ 137 عملية، في غضون الأشهر الستة الأولى من العام 2024م؛ ما يُعَدُّ دليلًا على أنَّ العراق لا يزال بحاجة إلى الدعم العسكري الأمريكي. وكذلك تُشير الإحصاءات إلى أنَّ هجمات «داعش» في العراق وسوريا خلال الأشهر الستة الأولى فقط من عام 2024م، بلغت 120 هجومًا، في حين بلغ عدد الهجمات خلال عام كامل (عام 2023م)، نحو 120 هجومًا؛ ما يعني أنَّ العمليات الإرهابية في العراق في تصاعُد[22].

ب. استمرارية الحواضن الفكرية لفلول التنظيم: تتوافر في العراق حواضن فكرية للتنظيم، في ظل تنامي مشاعر السخط الاجتماعي نتيجة الهيمنة الشيعية على العراق، واعتماد النظام الشيعي الحاكم في العراق على برامج مذهبية لإرساء الهويَّة الشيعية، مع تبنِّي سياسة الإقصاء والتهميش تجاه بقية المكوِّنات المذهبية والعِرقية. هذه المعادلة أسهمت في خلق شرائح شبابية ساخطة وناقمة على الدولة والنظام؛ ما يُسهِّل من عمليات التجنيد والانخراط في التنظيمات الإرهابية. لذلك؛ كان إعلان رئيس الحكومة العراقية الأسبق حيدر العبادي عام 2017م، بأنَّ الانتصار على «داعش»، «انتصارُ عسكري»، إعلانٌ بالغ الدلالة؛ لكونه قصَرَ الانتصار على الجانب العسكري فقط لا الفكري، وفي ذلك إشارة إلى وجود حاضنة فكرية تُشكِّل تربة خصبة لإعادة بزوغ التنظيم الإرهابي وانتشاره من جديد.

ج. البيئة الأمنية الرخوة ومناطق الفراغ الأمني: البيئة العراقية تعجّ بالعديد من مناطق الفراغ الأمني، سواءً في الأقضية ذات الطبيعة الحقلية كثيفة الأشجار، أو التضاريس الجبلية الوعرة، التي تُتيح لعناصر التنظيم سهولة التخفِّي والتحرُّك بسرعة، مثل: التاجي والطارمية والشرقاط وغيرها، كما تتعدَّد في المحافظات المُحرَّرة من «داعش»، وفي المناطق الحدودية مع سوريا وتركيا؛ وذلك نتيجة تعدُّد الأجهزة والهيئات المعنية بحفظ الأمن، ما بين وزارة الداخلية والجيش وهيئة الحشد الشعبي، وتداخُل صلاحياتها وتعدُّد خلافاتها حول المصالح ما بين الجيش والداخلية، اللذين يُعليان من المصالح الوطنية ضمن تصوُّر وطني شامل، وهيئة الحشد الشعبي التي تُعلي من المصالح الطائفية ضمن تصوُّر مذهبي؛ ما أضعف من مستويات التنسيق الأمني والحيلولة دون خِطَط فعّالة لإدارة المعارك بفاعلية ضدّ التنظيمات الإرهابية، إضافة إلى ضعف الجيش بشكل عام؛ إذ يرى الخبير العسكري العراقي أحمد الشريفي، أنَّ العراق لا يمتلك الجهد التقني، الذي يمكِّنه من تعويض الثغرة، التي يُتوقَّع حدوثها حال الانسحاب الأمريكي، موضِّحًا: «ما يمتلكه العراق لا يكفي لتنفيذ إستراتيجيات مواجهة أو ردع ضدّ تنظيمات مثل "داعش"، أو حتى ضبط الأمن داخل البلاد»[23]. وأشار تحليل نشره المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، إلى أنَّ «العراق لا يزال قوَّة عسكرية ضعيفة نسبيًا»[24]، كذلك أشار بعض وُجهاء العشائر إلى قُدرة التنظيم على استغلال الانتشار الميليشياوي في المناطق السُنِّية المُحرَّرة من «داعش»، بارتداء أزياء مشابهة لأزياء مقاتلي الميليشيات في التخفِّي، ولاسيّما أنَّ الميليشيات لا تبدو في الواقع على عداء كبير مع التنظيم بقدر عدائها مع قوّات التحالف الدولي المعنية بمحاربة التنظيم[25]، بدليل عدم شنِّها هجمات ضدّ التنظيم منذ مشاركتها في الحملة العسكرية الواسعة في عام 2017م، التي على ما يبدو كانت تشارك فيها للسيطرة على المناطق المُحرَّرة، على الرغم من أنَّ أحد ادّعاءاتها في انتشارها في العراق محاربة التنظيم، مقابل شنِّها عشرات بل مئات الهجمات ضدّ قوات التحالف.

د. استئناف التنظيم لأنشطته في الخارج: أعاد التنظيم تجميع صفوفه في سوريا الحدودية مع العراق، واستأنف أنشطته في مناطق بادية حمص والسويداء وحماة والرقّة ودير الزور وحلب، كما يضُمّ شمال شرق سوريا مخيَّمي «الهول» و«روج»، اللذان يضُمّان نحو 55 ألف شخص، بينهم أكثر من 11,800 عراقي، ونحو 16,000 سوري، والبقية من أكثر من 60 دولة[26]؟ وتُشير التقارير الإستخباراتية إلى أنَّ سُكّان المخيَّمين تجمعهم روابط عائلية بعناصر التنظيم، وفُرَص تجنيدهم عالية، وإلى مساعي «داعش» ضمن برنامج «أشبال الخلافة» لتجنيد الأطفال في المخيَّمين، وانتشار العديد من العناصر الإرهابية، التي غيَّرت ثوبها العسكري بثوب مدني، بعد انتهاء المعارك في العديد من المُدُن السورية، واندمجوا ضمن سُكّانها كنوع من التمويه على انتماءاتهم، ولاسيّما أنَّ تلك المدن تعاني من تراخي القبضة الأمنية بما يتيح لهم إمكانية الانخراط في عمليات داخل العراق. كذلك تُتيح

التوتُّرات الإقليمية منذ انفجار الحرب في غزة، بيئة أمنية مواتية تُسهل التخفِّي لعناصر التنظيم عبر الحدود العراقية-السورية.

هـ. ارتفاع فُرَص الصراعات الطائفية والعِرقية: من بين التداعيات المُحتمَلة للانسحاب الأمريكي، تكرار سيناريو الصراعات الطائفية والعِرقية، التي شهِدها العراق خلال المراحل الأولى من الغزو الأمريكي، وذلك بالنظر إلى تنامي حالات السخط في الأوساط السُنِّية والكُردية؛ نتيجة تبنِّي الشيعة سياسة الإقصاء والتهميش ضدّ المذاهب المختلفة، والاستقواء بالخارج ضدّ المصالح الوطنية، وبالتالي ارتفاع فُرَص الصراعات الطائفية والعِرقية، التي من شأنها إهدار الطاقات والموارد والثروات، وإظهار مزيد من التدخُّلات الخارجية، التي من مصلحتها ديمومة الصراعات لتنفيذ المخطَّطات، ورُبَّما فتح الباب على مصراعية للحديث عن مخطَّطات تقسيم العراق، الحضارة والتاريخ، على أساس الدين والعِرق، في توقيت خطى فيه العراق خطوات نحو تسطير الأمن، بل وقيامه ببعض الأدوار الإقليمية، مثل الوساطة في جولات المباحثات السعودية-الإيرانية، التي مهَّدت لتوقيع اتفاق المصالحة برعاية صينية في مارس عام 2023م.

إجمالًا، يزيد خروج القوّات الأجنبية من العراق الوضع تعقيدًا، ويُسهِم في ترسيخ القبضة الإيرانية على الساحة العراقية؛ مما يؤدي إلى خلق فوضى أمنية عارمة، وتعقيد الأزمات السياسية والأمنية والخدمية، ويوفِّر تربة خصبة لمزيد من الأنشطة الإرهابية، وتنشيط الخلايا النائمة في العراق وسوريا.

رابعًا: التداعيات الإقليمية المُحتمَلة للانسحاب الأمريكي

من شأن خروج القوّات الأجنبية من الساحة العراقية التأثير على قاعدة التوازن الإقليمي، وتأثُّر العلاقة بالشركاء الخليجيين، وذلك على النحو الآتي:

1. انهيار التوازن الإقليمي لصالح إيران

بما أنَّ العراق يُشكِّل قاعدة الإنطلاق الأولى لإيران في مشروعها الجيوسياسي، ويحتوي على ذراع عسكري مسلَّح، وممرّ رئيس لتهريب الأسلحة إلى ميليشياتها في سوريا ولبنان؛ فإنَّ خروج القوّات الأمريكية من شأنه إرساء معادلة إقليمية جديدة ينهار خلالها التوازن الإقليمي لصالح إيران، إذ تزداد توقُّعات تشكيل قوَّة موحَّدة من الميليشيات المسلَّحة أكثر صلابة في الساحتين العراقية والسورية، مماثلة لقوَّة حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، باعتبارهما الحلقتين الأضعف في النفوذ الإيراني، وتعزيز المخزونات العسكرية والحربية لـ «حزب الله» في لبنان؛ لإحداث مزيد من التحوُّل في قوَّة الحزب؛ مما يسهم في تغيير موازين القوَّة في الشرق الأوسط، وتغيير قواعد اللعبة لصالح ما أسمته إيران بـ «محور المقاومة»، وصعود أدوار الفاعلين من غير الدول كفاعلين رئيسيين وليس ثانويين

في ساحات النفوذ، وتوفير حواضن مواتية لتنشيط الخلايا الإرهابية؛ لأنَّ التجارب كشفت عن أنَّ تنامي أدوار الفاعلين من دون الدول يلازمه صعود أدوار التنظيمات الإرهابية.

المعادلة الإقليمية المُحتمَلة ستُخلِّف مزيدًا من الفوضى الإقليمية، وتعزيز الخصومات وتعقيد الصراعات، وإنهاء الهُدَن والتسويات عند تسابُق القُوى الإقليمية للسيطرة على التداعيات الأمنية الناجمة عن الفراغ العسكري الأمريكي، حيث يُتوقَّع أن تسعى إيران التي استثمرت بكثافة -ماديًّا وبشريًا- في مشروعها التوسُّعي لسدِّ الفراغ بتعزيز أدوار ميليشياتها في الساحة الإقليمية؛ ما يؤدِّي بدوره إلى مزيد من المواجهات المسلَّحة بين إيران وخصومها الإقليميين المناهضين للمشروع الإيراني التوسُّعي. كما يمكن الإشارة إلى حَدَث إقليمي بارز أضرَّ -ولا يزال- بالأمنين الإقليمي والدولي، نتيجة تراجُع الدور الأمريكي في المنطقة، حيث انقلب الحوثيون المدعومون من إيران من السيطرة على العاصمة صنعاء عام 2014م، وتمكَّنوا من تكثيف الحضور العسكري على البحر الأحمر. ومن حينه يكتوي الإقليم والعالم -بما فيه الولايات المتحدة ذاتها- بتهديدات واعتداءات الحوثيين للملاحة والتجارة الدولية في البحر الأحمر، بل وتمادى الحوثيون في أنشطتهم، لتطال الأمن الملاحي في البحر المتوسِّط، والانخراط العسكري في الحرب في غزة.

2. خسارة العراق للشراكة الخليجية

يُتوقَّع أن يكون مستقبل العلاقات الخليجية-العراقية على المحكّ، ليس رغبةً من الدول الخليجية الساعية لتعزيز علاقاتها بالعراق، وإنَّما سيكون واقعًا مفروضًا على الدول الخليجية بحُكم ورقة العقوبات المُتوقَّع أن تلجأ إليها واشنطن بوصفها ورقةً ضاغطة على العراق للحدِّ من علاقاته مع إيران، وفي هذه الحالة ستحُول سياسة العقوبات دون قُدرة الدول الخليجية على تعزيز علاقاتها بالعراق.

وأولى التداعيات السلبية لفرض العقوبات، تتمثَّل في تعطيل مشروعات الربط الكهربائي الخليجي-العراقي، مما يؤدي إلى استمرارية أزمة الكهرباء، خصوصًا في ظل العجز الكبير في إنتاج الكهرباء إلى النصف تقريبًا؛ 14 ألف ميجاوات (عجز 49%)، الذي ظهر تأثيره في عدد ساعات انقطاع الكهرباء على مدار اليوم، حيث يُنتِج العراق نحو 16 ألف ميجاوات من الكهرباء فقط، بما فيها الحصَّة الإيرانية (الغاز والكهرباء الإيرانيين المصدَّرين للعراق) كاملة، البالغة الثُلث تقريبًا من إجمالي الكهرباء العراقية[27]، في وقت تبلغ فيه الحاجة العراقية إلى الضعف تقريبًا بنحو 30 ألف ميجاوات؛ لكي تتمكَّن البلاد من تأمين الكهرباء على مدار اليوم[28]، وبالتالي استمرارية استغلال إيران للأزمة كورقة ضغط ضدّ الحكومات العراقية، وتنامي حالات الاحتقان الشعبي المُفضِي لإشعال فتيل الاحتجاجات، خاصَّةً في فصل الصيف.

ويتتمثَّل ثاني التداعيات المُحتمَلة، في تعثُّر تنفيذ مقترحات المشروعات التنموية العابرة للحدود مع دول الخليج، ولاسيّما مشروع «طريق التنمية»، الذي اقترحه العراق

بوصفه مشروعًا تنمويًّا داعمًا لتوجُّهات الاقتصاد المُستدام وتنويع مصادر الدخل، وتحويل العراق إلى محطَّة عبور رئيسة للتجارة بين العراق ودول الخليج وتركيا ثمَّ أوروبا، بما يسهم في معالجة أزماته، ويربط العراق بتسع دول[29*] أغلبها خليجية، وبالتالي فُقدان العراق لمكاسبه الإستراتيجية والاقتصادية التي يطمح في تحقيقها عند تنفيذ المشروع[30].

أما ثالث التداعيات، فيتمثَّل في إضعاف الطفرة، التي تشهدها العلاقات التجارية والاستثمارية الخليجية-العراقية منذ منتصف العقد الثاني من الألفية الثالثة؛ حيث باتت الإمارات شريكًا تجاريًا هامًّا للعراق، بحجم تجاري لا يقِلّ عن 27 مليار دولار سنويًا، ومعدل نمو سنوي لا يقِلّ عن 6%[31]. كما عمِلَت قطر على تعزيز استثماراتها في العراق وتنويعها، حيث وقَّع البلدان على اتفاقيات استثمارية بقيمة 7 مليارات دولار في مجالات التطوير العقاري والسياحي في يونيو 2023م. وازداد أيضًا معدل التبادل التجاري بين الرياض وبغداد خلال الأعوام الستة الماضية، ليصِل إلى مليار دولار سنويًا؛ ما يشكِّل بداية علاقة تجارية متسارِعة في ظل مساعي الشركات السعودية لمضاعفة صادرتها، التي يزداد الطلب العراقي عليها، مثل المواد الغذائية والإنشائية والكهربائية[32]. العراق والدول الخليجية في حالة احتياج إستراتيجي مُتبادَل، ليس فقط بحُكم الروابط الدينية واللغوية والقومية والتاريخ المشترك، وإنَّما لأبعاد إستراتيجية تتعلَّق بارتباط العراق بحدود مع دولتين خليجيتين: السعودية والكويت، وضرورة التنسيق في السياسات النفطية في منظَّمة «أوبك»، بحُكم الاحتياطات النفطية.

خامسًا: التداعيات المُحتمَلة على المكانة الأمريكية الدولية

تُفيد التجارب التاريخية، بأنَّ «الفراغ الإستراتيجي» الناجم عن الانسحابات العسكرية للقوَّة العُظمى، مثل الولايات المتحدة، لا يُحدِث خللًا في التوازنات الداخلية في الدولة المُنسحَب منها فقط، وإنَّما بالطبع يرتِّب تداعيات إستراتيجية على موقع الولايات المتحدة ومكانتها، كالآتي:

1. الولايات المتحدة.. من الهيمنة إلى حروب الهيمنة

تُعَدُّ الانسحابات الأمريكية من الأقاليم الإستراتيجية، أحد الأسباب الجوهرية لتراجع القوَّة الأمريكية في هرمية القُوى الدولية؛ لكونها تُسهِم في تقليص الحضور الأمريكي العالمي، الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة في فرض أجندتها وهيمنتها العالمية، وبالتالي تُتيح فُرصة للقُوى التعديلية لإحداث تغييرات في توزيع القوَّة لصالحها، ومزيد من تمرُّد القُوى الإقليمية والدولية على القواعد الأمريكية العالمية؛ مما يؤدي -وفقًا لآراء كبار المنظِّرين مثل روبرت غيلبين وروبيرت كوهين- إلى مزيد من صراعات الهيمنة تمهيدًا لما يُسمَّى بـ «حروب الهيمنة» بين الولايات المتحدة والصين، نتيجة إدراك واشنطن إعادة توزيع القوَّة لغير صالحها. لذلك؛ تعزِّز الولايات المتحدة من استخدام أدوات «الإقناع الإكراهي»، التي

تستند إلى عناصر قوَّتها المتفوِّقة، أو عن طريق توجيه ضربة إجهاضية مُكلِفة للغاية للقُوى الصاعدة؛ لوقف التحوُّل في القوَّة[33].

تحدَّث مقال بعنوان «أمريكا فقدت قيادتها العالمية» في صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، عن أنَّ «الصين وإيران وكوريا الشمالية اقتربت من روسيا لمواجهة الهيمنة الأمريكية، وأنَّ بقية العالم ليس في عجلة من أمره للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة، فقط حُلفاء الولايات المتحدة فرضوا عقوبات على روسيا، وفي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، تحسَّنت بالفعل التصوُّرات عن روسيا والصين منذ عام 2022م»[34]. وسبق أن ذكرت صحيفة «الإيكونوميست» البريطانية، أنَّ النظام العالمي الليبرالي ينهار، وقد يكون انهياره لا رجعة فيه[35]؛ لذلك فإنَّ أيّ انسحابات أمريكية من شأنها الدفع نحو تقليص النفوذ الأمريكي العالمي.

2. زحْف القُوى الإقليمية والدولية التعديلية لسدِّ الفراغ

يوفِّر الفراغ الإستراتيجي الناجم عن الانسحابات الأمريكية في الأقاليم الإستراتيجية، مساحات تحرُّك مصلحي وأمني وإستراتيجي أمام القُوى التعديلية: الصين وروسيا وإيران، التي عادةً ما تسارع نحو استغلالها ضمن إستراتيجية ملء الفراغ، لكون الفراغ دائمًا يبحث عمَّن يملؤه؛ لأنَّ السياسة تخشى الفراغ، وذلك بهدف الحدِّ من الهيمنة الأمريكية العالمية، وإحداث تقارُب قوَّة بين القُوى المُهيمِنة والمنافِسة؛ والعمل على فرض ترتيبات جديدة في الإقليم الإستراتيجي، الذي انسحبت منه القُوى المُهيمِنة، بما يدفع القُوى الإقليمية الحليفة للقُوى المُنسحِبة نحو تعزيز ثقتها بالقُوى التعديلية المنافسة كقطب دولي يمكنه التأثير في مجريات الشؤون الدولية، بما يحقِّق مصالحها ويعزِّز مكانتها وتراتُبية قوَّتها في هيكل النظام الدولي، وانتزاع دور أكبر في القيادة الدولية.

3. اهتزاز ثقة الحُلفاء في الولايات المتحدة

يُحدِث الفراغ الإستراتيجي الناجم عن الانسحابات الأمريكية ارتباكًا في الترتيبات الإقليمية القائمة، لصالح ترتيبات جديدة يقِل خلالها التزام الولايات المتحدة بأمن الحُلفاء؛ لكونها تُحدِث فوضى إقليمية تزيد من حدَّة الصراعات القائمة، وتُشعِل الصراعات القابلة للانفجار، وبالتالي زيادة عبء وتكلفة الحُلفاء عند التحرُّك لمواجهة تداعيات ارتباك البيئة الأمنية الإقليمية. ولعلّ ذلك ما يولِّد أزمة ثقة بالنسبة للحُلفاء في قُدرة الولايات المتحدة على توفير الحماية اللازمة؛ ما يدفعهم نحو تعزيز قُدراتهم الذاتية، أو إنهاء التعويل على البديل الأمريكي فقط. وفي الحالتين، تتأثَّر المكانة الأمريكية عالميًا؛ لأنَّ شبكة التحالفات الإستراتيجية تُشكِّل أبرز عناصر القوَّة الأمريكية في القُدرة على الهيمنة الدولية، حيث تعتمد الولايات المتحدة على القُوى الإقليمية الحليفة في تعزيز نفوذها وحضورها الإستراتيجي في الإقليم الكائنة فيه من ناحية أولى، وفي مواجهة القُوى الإقليمية والدولية المنافسة على ذلك الإقليم الإستراتيجي من ناحية ثانية، وفي تعزيز حضورها ونفوذها

وقيادتها الدولية، والحفاظ على القواعد الدولية، التي أرســتها لخدمة مصالحها وهيمنتها العالمية، من ناحية ثالثة.

4. تعزيز اتّجاه التمرُّد الإسرائيلي على واشنطن

منذ توالي الانســحابات العســكرية الأمريكية، ســواءً الانســحاب الجزئي من سوريا أو الانسحاب الفوضوي من أفغانستان، أو تنامى الحديث عن الانسحاب من العراق، يتشكَّل اتّجــاهٌ في تل أبيب يركِّــز على عدم الاعتماد على واشــنطن في مواجهــة القضايا المُلِّحَة والملفات الســاخنة، حيث ترتفع تحذيرات مراكز الأبحاث الأمنية والإستراتيجية المقرَّبة من الحكومة في تل أبيب، من مغبَّة تداعيات الانســحابات الأمريكية على الشرق الأوسط وإســرائيل. وثمَّة من طرَحَ في المراكز الإســتراتيجية، بأنَّ الإدارات الأمريكية تعتمد نهجًا يُشير إلى رغبة واشــنطن في التخلّي عن الشرق الأوسط، بما يعزِّز من النفوذ الإيراني، على حدِّ تقديرها، حيث عدَّ الباحث في «معهد القدس للدراسات الإستراتيجية»، والذي شغَلَ سابقًا منصب مستشــار الأمن القومي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الجنرال المتقاعد في الجيش الإســرائيلي يعقوب عميدرور، أنَّ الانســحاب الأمريكي من أفغانستان مؤشِّرٌ على انســحاب مماثل من العراق، وأنَّ حدوث ذلك الأمر من شأنه وضع إسرائيل في مقدِّمة المواجهــة مع إيران، وتعزيز نفوذ التيّارات والحركات الإسلامية في المنطقة بعد محاربتها، وتصاعُد التوتّــرات الإقليمية بتنامي الطموحات النووية والجيوسياســية الإيرانية مقابل تراجُع مكانة حُلفاء الولايات المتحدة، الذين ســيواجهون متغيِّرات أمنية تُهدِّد استقرارهم، بل والتأثير على مكانة الولايات المتحدة عالميًا في مواجهة الصين وروسيا[36].

انســجمت آراء كلٍّ من المحلِّل العســكري في صحيفة «يســرائيل هيوم» يوآف ليمور ويعقوب عميدرور ومدير «مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» التابع لجامعة تل أبيب أودي ديكل، بأنَّ الانهيار الســريع للقوّات الأفغانية وسرعة سيطرة حركة طالبان على كابل يعكس فشلًا أمريكيًا في أفغانســتان؛ ما يفرض على تل أبيب أن تراقب بيقظة التطوُّرات المُحتمَلة في المنطقة، في حال الانسحاب الأمريكي، وما يمكن حدوثة في ساحات النفوذ الإيرانية، خاصَّةً في العراق وســوريا ولبنان واليمن، وبالتالي على إســرائيل اختبار قُدراتها وإعادة تقييم حدود قوَّتها العســكرية، في الاعتماد على ذاتها بخصوص مواجهة التحدِّيات الإقليمية المُحتمَلة للانسحاب الأمريكي. وطرَحَ أودي ديكل تساؤلًا مفاده: «يُطرَح السؤال مرَّةً أخــرى بين حُلفاء الولايات المتحــدة في المنطقة، ومن ضمنهم إســرائيل، هل يمكن الاعتماد على واشنطن في حالة وجود تهديد وجودي؟»[37]، ورُبَّما يُعَدُّ ذلك أحد التفسيرات لما تقوم به إسرائيل، في حربها حاليًا على غزة والجنوب اللبناني.

5. مزيد من تجرُّؤ الدول على قواعد الأُحادية القطبية

رُبَّما يعزِّز تراجُع الدور الأمريكي في الشـــرق الأوســـط، نظرة الدول تجاه تراجُع تأثير أدوات الهيمنة الأمريكية على القيادة الدولية، وضرورة الحصول على القدر المناســـب من القيادة الدولية، وبالتالـــي إظهار المزيد من التجرُّؤ على القواعد الحاكمـــة للنظام الدولي الأُحادي القطبية، حيث يربط الكثير من المنظِّرين الانســـحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان بعِدَّة متغيِّرات تعكس تجرُّؤ الدول على القواعد الدولية المستقِرَّة منذ نهاية الحرب الباردة:

أ. قُدرة روسيا على اتّخاذ قرار بشَّن الحرب ضدّ أوكرانيا المحسوبة على المعسكر الغربي، واحتلالها جزء من الأراضي الأوكرانية.

ب. التحوُّل فـــي النمط التصعيدي الصينـــي تجاه تايوان، من التصعيد السياســـي إلى العسكري والاقتصادي، بإجراء بكين المناورات العسكرية الضخمة[38*]، في سيناريوهات تحاكي حصارها وعزلها بشـــكل كامل عن العالم، بل كسرت بكين قاعدة الاحتكار الأمريكي لفرض العقوبات، بفرضها عقوبات مماثلة على واشنطن.

ج. الانقسام الأوروبي في التعاطي مع الموقف الأمريكي تجاه تايوان، بعدما كانت العواصم الأوروبية تؤيِّد واشنطن تجاه تايبيه؛ نتيجة تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية المُكلِفة، حيث وضعت الحرب أوروبا في مأزق إستراتيجي.

د. ارتفاع مخاوف الدول في العديد من الدوائر الجغرافية؛ الشـــرق أوســـطية والعربية والشرق آســـيوية واللاتينية والأفريقية، من مسألة البديل الأمريكي فقط في علاقاتها الخارجية، وراحت تُعيد النظر في سياساتها نحو خلق بدائل وشراكات دولية جديدة إضافة إلى البديل الأمريكي، لخدمة مصالحها الإقليمية والدولية.

هـ. جُملة المتغيِّرات الســـابقة تُعطي مزيدًا من الإشارات الســـلبية للدول الراغبة في الانفصال عن المعسكر الغربي، حيث يُتوقَّع ارتفاع حالات عدم الثقة في الولايات المتحدة والغرب، مقابل ارتفاع الثقة في المعسكر الشرقي، وبالتالي مزيد من تعزيز الحضور الصيني والروسي العالمي؛ ما يُعَدُّ ضربةً كبيرة للنفوذ الغربي.

خاتمة

بما أنَّ الانسحاب الأمريكي المُحتمَل سيكون من دولة محورية في الشرق الأوسط؛ العراق، والدولة المُنســـحِبة تتقدَّم كُبريات القُـــوى الدولية، ويكون من إقليمٍ إســـتراتيجي يرتبط تاريخيًا بنظرية «الملء الإستراتيجي»، باعتباره من الأقاليم الأكثر أهمِّية في العالم، إن لم يكُن أهمَّها، ومنطقة اختبار للقُوى الطامحة في القيادة الدولية، وأنَّ من يسيطر عليه يمكنه فرض الســـيطرة على القرار الإقليمي بل والدولي؛ لذلك كان ولا يزال العراق إقليمًا للتكالب الدولي، وبالتالي فحتمًا ســـتكون هناك أطراف خاســـرة ورابحة من الانســـحاب الأمريكي المُحتمَل.

العراق -كدولة مكونات مذهبية وعِرْقية (شيعة/سُـنَّة/ كُرد)- أول الخاسرين بحجم خسـائر ضخمة قد تصِل لمسـتوى شـلَل الدولة والنظام عن آداء وظائفـه بالكامل؛ لأنَّه في حال فرض العقوبات، سيخسـر العـراق عائدات بيع النفط والاسـتثمارات الأجنبية والعلاقـات التجارية الخارجية (مثلما حدَثَ مع إيران بعد فرض العقوبات)، والقدر المُتاح من الاستقرار الهشّ، والمعلومات الاستخباراتية الحسّاسة، التي كان يحصل عليها العراق من الاستخبارات الأمريكية عن المخطَّطات الإرهابية والمناطق السرِّية لتمركُزات العناصر المتطرِّفـة والخلايا النائمة والتكتيكية والنشِـطة، وبالتالي سـتزداد الأعباء على الجيش العراقي بمختلف صنوفها، سواءً على المستوى الاستخباراتي، أو القتالي، أو الغطاء الجوِّي الضروري للجيش العراقي في مواجهة التحدِّيات الأمنية. كذلك سيخسـر العراق التوازن غيـر المتكافئ بين مكوِّنات الدولة السياسـية والمذهبية والعِرقية، ممـا يؤدي إلى عودة الصراعات العرقية والطائفية، وكل ذلك من شـأنه أن يفاقم حدَّة الأزمات، التي تعاني منها الدولة، وانتقال الأوضاع المعيشـية إلى مرحلة أكثر تأزُّمًا لحدِّ الانفجار الشعبي المُفضِي إلى فوضى عارمة. ومع توقُّع ضعف مؤسَّسـات الدولة في السيطرة على زمام الأمور، ربما يتدخَّل الفاعلين من غير الدول للسيطرة على الأوضاع، في مشهد رُبَّما يقترب من المشهد الأفغاني.

فهل لم يستفِد العراق من دروس الماضي القريب، عندما أصرَّ نوري المالكي عام 2011م على إخراج القـوّات الأمريكية، حيـث ترتَّبت على إصراره تداعيات خطيرة أسـفرت عن ولادة تنظيم داعش وسـيطرته المكانية، وبعدها اضطرَّ العراق إلى دعوة القوّات الأمريكية لمساعدته في دحر التنظيم الإرهابي؟

الولايات المتحدة وحلفاؤها في الشـرق الأوسط ثاني الخاسـرين بحجم خسائر كبير؛ لكونها تمّسّ انتشارها العسكري العالمي، الذي يلعب دورًا كبيرًا في فرض هيمنتها الدولية، حيث تفقد بانسحابها العسكري المُحتمَل منطقة نفوذ إستراتيجية في الشرق الأوسط، بما يعيد للأذهان سيناريو الانسـحاب الفوضوي من أفغانستان، ويرتِّب أبعادًا إقليمية ودولية سلبية تُؤثِّر على مكانتها الدولية، مثل الأبعاد السلبية التي رتَّبها الانسحاب من أفغانستان على موقع الولايات المتحدة ومكانتها عالميًا؛ مما يؤدي إلى إعادة توزيع القوَّة لصالح القُوى الدولية التعديلية، مثل الصين وروسـيا. كما ستخسـر الثقة المتبقِّية لدى الحُلفاء، ليس فقط في الشرق الأوسـط وإنَّما في الأقاليم الجغرافية المختلفة في آسيا وأفريقيا وأوروبا، في قُدرة الولايات المتحدة على الاستمرارية في توفير الحماية، بما يدفعهم نحو خلق مزيد من الشراكات مع القُوى التعديلية على نحوٍ يُقلِّص من الفترة الانتقالية، التي يمُرّ بها النظام الدولي لصالح الأقطاب الصاعِدة. كما أنَّ الانسـحابات العسكرية المُحتمَلة تؤثِّر على أمن الحُلفاء، وتزيد من تكلفتهم لتوفير الحماية الذاتية، بما يعطي مزيدًا من الإشارات السلبية للدول الراغبة في الانفصال عن المعسكر الغربي، مقابل ارتفاع الثقة في المعسكر الشرقي.

أمّا بالنسبة للأطراف الرابحة، تأتي إيران وميليشياتها في العراق في المقدِّمة؛ لكونها ستُبرِز نفسها على أنَّها الطرف المنتصر في المعركة مع الولايات المتحدة في العراق، وتحقيق الهيمنة المنفردة على العراق دولةً ونظامًا، بما يسمح لها لرُبَّما بنقل مشروعها التوسُّعي إلى مرحلة أكثر تمدُّدًا وتوسُّعًا من مرحلة العسكرة والدمج، وهو ما قد يسمح لها بمزيد من إرساء الهويَّة الشيعية، والتحكُّم في مصادر قوَّة الدولة وعناصر الإنتاج. كل ذلك يوفِّر لإيران فُرَص القضاء على مسار الدولة، مع تنفيذ مشروعاتها الجيوسياسية، مثل «الكوريدور» الإيراني أو ما يُسمَّى بـ «الهلال الشيعي». فما كُنَّا نتحدَّث عنها بوصفها مشاريع رغبوية إيرانية حينها، يمكن تطبيقها على أرض الواقع؛ ما يفاقم تكلفة المواجهة. أيضًا ستربح الصين وروسيا، فكل منطقة فراغ تخلِّفها الولايات المتحدة تستغِلّها الصين وروسيا، ضمن إستراتيجيتهما لمزاحمة الولايات المتحدة في القيادة الدولية والهيمنة على النظام الدولي، كما يمثِّل الانسحاب الأمريكي من العراق خبرًا سارًّا للقُوى الآسيوية الحليفة للولايات المتحدة؛ لكونهم يريدون من واشنطن المزيد من تطويق الصين.

على ضوء المعطيات السابقة، يظلّ الانسحاب الأمريكي من العراق محلّ شكّ، وأنَّ ما يجري من مفاوضات للانسحاب، يأتي لكسب المزيد من الوقت من جانب واشنطن وبغداد، لإدراك واشنطن عواقِب الانسحاب وخسائره على مكانتها الدولية، كما أنَّها قد لا تُفضِّل تكرار لحظتي كابل وسايغون، وتداعياتها على تراتُبية القوَّة الأمريكية في هرمية القُوى الدولية. وتُدرِك واشنطن أنَّ أي انسحاب أمريكي جديد، يعني خصم نقاط من رصيدها في إطار معركة الكسب بالنقاط مع القُوى التعديلية، حيث سيُقرأ على أنَّه انتصار للمعسكر الشرقي، الذي يزاحم الولايات المتحدة في المنطقة، كما أنَّه سيكون انتصارًا لإيران الطامحة في طرد القوّات الأمريكية من الشرق الأوسط، حيث إنَّ الحضور الأمريكي في العراق يحقِّق للولايات المتحدة توازنًا مهمًّا مع النفوذ الإيراني في العراق والإقليم وحفظ أمن الحُلفاء، ولاسيّما إسرائيل. كما يصعُب تصوُّر الانسحاب في توقيت تعزِّز فيه الولايات المتحدة حضورها العسكري في المنطقة، على خلفية انفجار الساحة الإقيمية؛ ما يجعل من مسألة الانسحاب أمرٌ شبه مستحيل، كما يبدو أنَّ رئيس الوزراء العراقي يعي عواقب الانسحاب على بلاده؛ ما دفعه إلى فتح ملف المفاوضات مع الجانب الأمريكي بخصوص الانسحاب، من خلال تشكيل «اللجنة العسكرية العُليا HMC» المشتركة، مُضِيًا على طريقة حكومتي عادل عبد المهدي ومصطفى الكاظمي، التي تهدُف إلى امتصاص مطالب وضغوط بعض القُوى السياسية الضاغِطة المطالِبة بالانسحاب الأمريكي، وتتطرَّق للخطوط العريضة الأمريكية-العراقية، دون تحديد جدولة وتوقيتات صريحة للانسحاب الأمريكي من العراق.

وقد يرتبط الأمر بنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2024م، حيث يُتوقَّع في حال فوز كامالا هاريس مُضِيها في استكمال توجُّه الرئيس جو بايدن الإستراتيجي وإستراتيجية

الأمن القومي الأمريكي للعام 2022م، التي تقضي بأولوية مسرح جنوب شرق آسيا على الشرق الأوسط لتطويق الصين، وبالتالي يُتوقَّع مُضِي هاريس نحو تخفيض عدد القوّات الأمريكية في العراق، أمّا في حال فوز دونالد ترامب، والذي يُتوقَّع أن يستأنف سياسته الأكثر تشدُّدًا تجاه إيران، يُرجَّح تحويله العراق إلى ساحة رئيسة للتنافس مع إيران. لكن على واشنطن إدراك أنَّ تنامي الغضب الشعبي، وأحيانًا الرسمي، إزاء موقفها الداعم لإسرائيل سياسيًا وعسكريًا في حرب غزة ولبنان، من شأنه إظهار المزيد من الضغوط على الحضور العسكري الأمريكي في العراق، بما قد يدفع نحو مزيدٍ من الضغط لجدولة الانسحاب من العراق.

المصادر والمراجع

(1) يُقصَد بالفراغ الإستراتيجي: تلك المساحات المصلحية، التي تسمح لقُوى خارجية إقليمية كانت أو دولية بالتدخُّل لاستغلالها، في محاولة منها لممارسة أدوار أو ترتيبات جديدة تحقِّق لها مزيدًا من مصالحها، وتعزِّز مكانتها في النظام الدولي وتحقيق التحوُّط الإستراتيجي والأمني، من خلال العمل فيها، وتنجُم تلك المساحات عن انهيار ترتيباتٍ إقليميةٍ ما، بفعل انسحاب أو تراجُع دور دولة عُظمى أو كُبرى من إقليمٍ ما، أو بفعل تراجُع أو غياب دور دولة قيادة إقليمية في إقليمٍ ما، أو بفعل انهيار دولةٍ ما بشكل يترك خلفه مجالًا لعمل القُوى الخارجية.

(2) «التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش» تأسَّس عام 2014م، برعاية أمريكية وبمشاركة 87 دولة، تحظى فيه الولايات المتحدة بالمشاركة الأوسع، بعدد قوّات 2500 جندي، بعدما كان 5500 جندي. ويهدُف التحالف إلى محاربة «داعش» في العراق، من خلال ضرب البنية التحتية الاقتصادية والمالية للتنظيم، والتصدِّي لتدفُّق المقاتلين الأجانب عبر الحدود، ودعْم الاستقرار في المناطق المُحرَّرة من داعش. المصدر: https://2u.pw/VcdHxsn

(3) «يونامي» بعثة سياسية أُممية تأسَّست في عام 2003م، بموجب قرار من مجلس الأمن رقم 1500، بناءً على طلب الحكومة العراقية، لمساعدة العراق على مواجهة متطلَّبات إعادة بناء الدولة. وتعمل البعثة على تقديم المشورة والدعم والمساعدة للحكومة العراقية، بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية، وتقوم بدور رقابي على الأداء الحكومي، من خلال مكاتبها المنتشرة في عموم العراق، والتي يبلغ عدد العاملين فيها نحو 648 شخصًا، بينهم 251 موظَّفًا دوليًا و397 محليًا، بيْد أنَّ هذا الدور الرقابي يُثير استياء وغضب بعض الأطراف السياسية التي لا ترغب بوجودها. المصدر: الموقع الرسمي للبعثة: https://2u.pw/kVd6ux7y.

(4) Reuters, Exclusive: US-Iraq deal would see hundreds of troops withdraw in first year, sources say, (Sep 6, 2024), Accessed: Sep 10, 2024, https://2u.pw/mTPTlnk7

(5) كردستان 24، بالوثيقة | السوداني يطلب رسميًا إنهاء أعمال بعثة الأُمم المتحدة في العراق، (10 مايو 2024م)، تاريخ الاطلاع: 20 أغسطس 2024م، https://2u.pw/cr5XAi4Y

(6) وكالة الأنباء العراقية، رئيس الوزراء: إنهاء مهمَّة يونامي جاء بفضل تضحيات شعبنا وقوّاتنا، (04 يونيو 2024م)، تاريخ الاطلاع: 20 أغسطس 2024م، https://2u.pw/0hwDf6TA

(7) وكالة الأنباء العراقية، العوادي: إنهاء عمل بعثة اليونامي جاء بطلب عراقي وتوصية أُممية، (11 مايو 2024م)، تاريخ الإطلاع: 2 أغسطس 2024م، https://2u.pw/EoUVNRIH

(8) politico, Iraqi officials privately signal they want US forces to stay, (Sep 1,2024), Accessed: Sep 10, 2024, https://2u.pw/EwTg89f

(9) رهبر معظم انقلاب اسلامی در دیدار نخست وزیر عراق: کاری کنید که نظامیان امریکایی هرچه زودتر از عراق خارج شوند، (17 فروردین، 1398)، تاریخ الإطلاع: 2 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/q0LHMrnL

(10) رهبر معظم انقلاب اسلامی در دیدار نخست وزیر عراق: ایران خواهان عراقِ عزتمند و مستقل، و آمریکا دشمن عراق قوی است، (31 /تیر/ 1399)، تاریخ الإطلاع: 2 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/ViibgbZI

(11) خامنه‌ای: حتی حضوریک امریکایی در عراق "بیش از حد" است، (1402/2/10)، تاریخ الإطلاع: 2 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/CRJjmV0o

(12) NY times, After U.S. Strikes, Iran's Proxies Scale Back Attacks on American Bases, (Feb 27, 2024), Accessed: Sep 20, 2024), https://2u.pw/pNvwqEG

(13) وكالة دجلة للأنباء، المتحدِّث العسكري لكتائب حزب الله: كل القواعد الأمريكية في غرب آسيا أصبحت أهدافًا للمقاومة العراقية، فيديو على اليوتيوب، (28 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 5 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/BJx8nzjG

(14) إذاعة طهران، النجباء: تواجُد سرِّي للأمريكان في جميع مفاصل الدولة العراقية، (28 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 5 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/pbkaYlDS

(15) مشعان الجبوري، مشاركة على منصَّة إكس، (8 فبراير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 5 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/3NWzFkbD

(16) الشرق الأوسط، في ظلّ الرفض السُنّي والكُردي وعدم قبول معظم القُوى السياسية بمعاداة واشنطن، (11 فبراير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 7 بتمبر 2024م، https://2u.pw/j9yar2fE

(17) كرار حيدر الموسوي، من يقرِّر انسحاب القوّات الأمريكية من العراق الحكومة أم السياسيون أم الفصائل المسلَّحة أم إيران، (22 نوفمبر 2021م)، https://2u.pw/iJY4V9t9

(18) federalregister, Protecting the Development Fund for Iraq and Certain Other Property in Which Iraq Has an Interest, (May 28, 2003), Accessed: Sep 20, 2024, https://2u.pw/i5PfiVrs

(19) الحرة، الحصانة الأميركية على أموال العراق.. كيف بدأت وماذا تعني؟، (18 أبريل 2024م)، تاريخ الاطلاع: 1 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/FAhxKdRw

(20) مؤسَّسة البتّار الإعلامية المعنية بتفريغ الفيديو المرئي وعرضه بمضمونه في نصوص وكلمات مكتوبة، مضمون فيديو «كسْر الحدود»، (02 يوليو 2014م)، ص 8، https://2u.pw/fSINWa6i

(21) مكتب الأُمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة –الأُمم المتحدة– فيينا، المقاتلون الإرهابيون الأجانب دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الإصدار الأول 2021م، ص 21، تاريخ الاطلاع: 1 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/1lzdoBKd

(22) الحرة، الانسحاب الأمريكي من العراق .. تبايُن في المواقف ومخاوف من التبِعات، (22 سبتمبر 2024م)، تاريخ الاطلاع: 11 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/8vTbRRJb

(23) الحرة، ماذا قد يعني انسحاب قوّات التحالف من العراق؟، (27 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 11 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/UHuTV5yL

(24) csis, Iran and the Changing Military Balance in the Gulf–Net Assessment Indicators, (Mar 26, 2020), Accessed: Sep 20, 2024, https://2u.pw/N0zN8aXd

(25) الحرة، هجمات «داعش» في العراق.. التنظيم يستغلّ ثغرات أمنية في مناطق الفراغ، (03 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 11 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/jXMP5wD2

(26) الحرة، أتباع بالآلاف في سوريا والعراق.. خبراء أُمميون يحذِّرون من «تهديدات داعش»، (15 أغسطس 2023م)، تاريخ الاطلاع: 11 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/2MV4rVZ

(27) «بي بي سي عربي»، كهرباء العراق: ما البُعد الإيراني في أزمة الكهرباء التي يعيشها العراق؟، (02 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 11 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/qmfsKHuM

(28) روداو، الكاظمي: من حقّ العراق امتلاك الطاقة النووية وكل خطوة لحلّ مشكلة الكهرباء تتطلَّب سنوات، (03 يوليو 2012م)، تاريخ الاطلاع: 11 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/ceq9g5ks

(29) خمسة دول خليجية: السعودية والإمارات وسلطنة عُمان والكويت وقطر، بالإضافة إلى تركيا وإيران وسوريا والأردن، اقترحه رئيس الحكومة العراقية محمد شيّاع السوداني في مايو 2023م، كطريق للتنمية يربط ميناء الفاو الكبير على الخليج العربي بتركيا، من خلال شبكات السكَّة الحديدية والطُرُق، ومنها إلى شبكة النقل الأوروبية للوصول إلى الأسواق الأوروبية.

(30) الباحث العراقي: د. ثامر محمود العاني، نظرة على طريق التنمية بين تركيا والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي، الشرق الأوسط، (06 مارس 2024م)، تاريخ الاطلاع: 20 مايو 2024م، https://2u.pw/LvIs1dLy

(31) العربية، مصرف التنمية الدولي: نُدير نحو 8% من التبادل التجاري بين الإمارات والعراق، (28 سبتمبر 2023م)، تاريخ الاطلاع: 20 أغسطس 2024م، https://2u.pw/FS6WIPDt

(32) العربية، ارتفاع التبادل التجاري بين السعودية والعراق إلى نحو مليار دولار سنويًا، (14 يناير 2024م)، تاريخ الاطلاع: 05 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/FUHJkoJ

(33) جمال محمد سويلم، دراسة نقدية لنظرية القوَّة في العلاقات الدولية، مجلة كلِّية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن عشر أبريل 2023م، تاريخ الاطلاع: 05 سبتمبر 2024م، https://2u.pw/vdVTGpYL

(34) the New York Times , America Isn't Leading the World, (Jun 6, 2024), Accessed: Sep 20, 2024, https://2u.pw/rVZ0Rmho

(35) economist, The liberal international order is slowly coming apart, (May 9th 2024), Accessed: Sep 20, https://2u.pw/K9mRQJFc

(36) محمد وتد، على الرغم من بُعدها عنها.. لماذا تشعُر إسرائيل بالقلق من عودة «طالبان» لأفغانستان والانسحاب الأمريكي منها؟، الجزيرة، (18 أغسطس 2021م)، https://2u.pw/lJDVG1FG

(37) المرجع السابق.

(38) الأولى أعقبت زيارة رئيسة مجلس النوّاب الأميركي السابقة نانسي بيلوسي في 2022م، والثانية أعقبت لقاء الرئيسة السابقة تساي إنغ وين برئيس مجلس النوّاب الأميركي آنذاك كيفن مكارثي في 2023م، والثالثة بالتزامن مع الخطاب الانفصالي للرئيس التايواني الجديد لاي تشينغ–تي في 2024م.